Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/WG.4/10
20 September 2004
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية
في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة
بيروت، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

أولويات العمل التنموي في القطاعات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة(*)

إعداد
وزارة التخطيط

ملاحظة: لم يجر التدقيق في مراجع الوثيقة، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) تشكر وزارة التخطيط الفلسطينية معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لمساهمته في إعداد هذه الورقة.

04-0454

المجموعة التشاورية

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- السلطة الفلسطينية
- جامعة الدول العربية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(*)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(*)
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان
- مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة(*)
- منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم(*)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- منظمة العمل الدولية(*)
- صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية(*)
- البنك الدولي
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(*)
- المنظمة الدولية للهجرة(*)
- شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية(*)

الجهات المساهمة

- مؤسسة فريدريش ايبرت
- جمعية المساعدات الشعبية النروجية
- مركز البحوث للتنمية الدولية
- مكتب التمثيل النروجي لدى السلطة الفلسطينية
- الهلال الأحمر القطري
- شركة اتحاد المقاولين
- شركة التأمين العربية
- خطيب وعلمي
- نقليات الجزائري
- مؤسسة عائلة النمر

(*) ساهمت هذه المنظمات في تمويل بعض أنشطة المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة.

المحتويات

	الصفحة
مقدمة	١
الفصل	
أولاً- أداء الاقتصاد الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠	١
ثانياً- التحديات الاقتصادية الآنية للمشروع الوطني الفلسطيني في ضوء استمرار التصعيد الإسرائيلي	٣
ألف- مواجهة الفقر والبطالة	٣
باء- جدار الضم والتوسع	٤
جيم- خطة فك الارتباط عن قطاع غزة	٤
دال- الحفاظ على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية واستخدامها في دعم التنمية	٥
ثالثاً- الأولويات على مستوى الاقتصاد الكلي ومتطلبات تطوير البيئة الاستثمارية	٥
رابعاً- الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية	٧
ألف- القطاع الزراعي	٧
باء- القطاع الصناعي	٨
جيم- قطاع الإنشاءات والإسكان	٩
دال- القطاع السياحي	١١
هاء- قطاع الوساطة المالية والتأمين	١٢
واو- قطاع تكنولوجيا المعلومات	١٣
خامساً- أولويات العمل الاقتصادي العربي الفلسطيني المشترك	١٤
ألف- أولويات العمل في حالة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، أي استمرار الوضع الراهن	١٧
باء- برنامج العمل في حالة قيام دولة فلسطينية	١٨
سادساً- خلاصة	٢١
ملحق	٢٢

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى تشخيص التحديات والعقبات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد الأولويات التنموية لمواجهة هذه التحديات، وصولاً إلى تحديد السياسات والمشروعات التي تشكل أولويات العمل التنموي في القطاعات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة. وتستند هذه الدراسة إلى الأوراق التي قدمتها الوزارات ذات العلاقة بالمجال الاقتصادي، وإلى الدراسات التي قدمت في مؤتمر تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والذي عقده معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، برعاية صندوق الأقصى التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

وتتكون الورقة من خمسة أجزاء، يستعرض الجزء الأول أداء الاقتصاد الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى الآن (آب/أغسطس ٢٠٠٤) من خلال استعراض أداء أهم المؤشرات الكلية ومؤشرات سوق العمل والتجارة الخارجية. ويستعرض الجزء الثاني التحديات والعقبات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في ضوء التصعيد الإسرائيلي. أما الجزء الثالث فيستعرض الأولويات على مستوى الاقتصاد الكلي ومتطلبات تطوير البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، ويتناول الجزء الرابع الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية، في حين أن الجزء الخامس يعرض آليات وبرنامج العمل الاقتصادي العربي-الفلسطيني المشترك.

أولاً- أداء الاقتصاد الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

ظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تشوهات عديدة منذ العدوان الإسرائيلي في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وحتى هذه اللحظة، ولكن حدة ووتيرة المعاناة ازدادت بسبب تصعيد العدوان الإسرائيلي منذ أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى اليوم، ليس فقط بسبب استخدام الآلة العسكرية في التدمير وحسب، بل وبسبب سياسات الإغلاق والحصار وجدار الضم والتوسع وخطة الفصل التي تهدف إلى إقصاء الشعب الفلسطيني في كنتونات معزولة عن بعضها البعض. وقد الحق العدوان خسائر فادحة بالإنتاج والدخل والقوة الشرائية، إضافة إلى التدمير الذي لحق بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ورأس المال العام والخاص ورأس المال البشري. وقدر البنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠٠٣) هذه الخسائر بـ ٦ ٢٠٠ مليون دولار.

ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً ملحوظاً في جميع مؤشرات أداءه. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى ٢,٩٧٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وشهد انتعاشاً طفيفاً في عام ٢٠٠٣ حيث ارتفع إلى

٣,٢٦ مليار دولار[١]. أما نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي فقد هبط من ٣٦٦ ١ دولاراً أمريكياً عام ١٩٩٩ إلى ٩٤٤ دولاراً عام ٢٠٠٢. أما نسبة الفقر فقد ارتفعت من نحو ٢٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٦٦ في المائة[٢] عام ٢٠٠٤. وقد ساهم ارتفاع الإنفاق الحكومي (الاستهلاك العام) بحوالي ٢١ في المائة خلال الفترة ذاتها في التخفيف من حدة التراجع الاقتصادي ومن حدة تدهور مستويات المعيشة. وبالرغم من أن هذه الزيادة كانت على حساب الإنفاق التطويري العام، إلا أنها لعبت دوراً هاماً في تنشيط الطلب الكلي من خلال برامج التشغيل الطارئ والبرامج الإغاثية المختلفة. وفي ضوء التراجع في الطلب الكلي وازدياد المخاطر الناجمة عن تصاعد الأعمال الحربية الإسرائيلية، فقد شهدت الاستثمارات الخاصة تراجعاً كبيراً. وتبين الإحصاءات أن إجمالي التكوين الرأسمالي هبط بشكل مضطرد من ٢,٧٥٦ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى ١,٤٧٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ثم إلى ١,١٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ وإلى ٧٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢. وتشير الإحصاءات القطاعية إلى أن الاستثمار الصافي في معظم القطاعات كان سالباً، مما يدلّ على تآكل مخزون رأس المال فيها[٣].

وكان للعدوان الإسرائيلي وإجراءات الحصار والإغلاق آثار خطيرة على مؤشرات سوق العمل الفلسطيني، نظراً لاعتماد نحو ١٤٠ ألف عامل فلسطيني على سوق العمل الإسرائيلي. وقد فقد غالبية هؤلاء العاملين وظائفهم بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة، حيث ارتفع معدل البطالة مباشرة من ٧,٥ في المائة إلى اكثر من ٤١,٢ في المائة عام ٢٠٠٢. وتشير إحصاءات العمل إلى أن الاقتصاد الفلسطيني تمكن خلال عام ٢٠٠٣ من إيجاد نحو ٧٧ ألف فرصة عمل جديدة، ٥٢ ألف منها في القطاع الخاص، مما أدى إلى هبوط نسبة البطالة إلى ٢٥,٦ في المائة عام ٢٠٠٣ في الأراضي الفلسطينية (٢٩,٢ في المائة في قطاع غزة و٢٣,٨ في المائة في الضفة الغربية)[٤].

وتراجع حجم وقيمة التجارة الخارجية الفلسطينية إلى أكثر من النصف خلال الفترة الزمنية ١٩٩٩-٢٠٠٢. إذ انخفضت قيمة الصادرات الفلسطينية من ٧٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٣٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وتراجعت الواردات من ٧١٢ ٣ مليون دولار إلى ٧٣٧ ١

---

(١) وردت في: Economist Intelligence Unit, Country Report, Palestinian Territories, April 2004، مستندة إلى مصادر مختلفة منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني"، (الربع الأول ٢٠٠٢)، ٢٠٠٤، رام الله، فلسطين.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيانات لا تشمل القدس.

(٤) كانت معدلات البطالة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ تبلغ ٧,٥ في المائة في الضفة الغربية و١٥ في المائة في قطاع غزة.

مليون دولار خلال الفترة ذاتها، مسجلة نفس نسبة تراجع الصادرات. وتشير أحدث البيانات المتوفرة إلى مزيد من التراجع في مؤشرات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٣، حيث انخفضت الواردات من إسرائيل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣ إلى ٣٣١ مليون دولار أمريكي، أي بنسبة ٢٤,٦ في المائة مقارنة ببيانات الربع الثالث من عام ٢٠٠٠. كما شهدت الصادرات إلى إسرائيل هبوطاً حاداً بحيث وصلت إلى ٥٠ مليون دولار، أي بتراجع نسبته ٢٨,٨ في المائة مما كانت عليه في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠.

وأسهمت الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المقيدة للمواصلات البرية والبحرية والجوية في تراجع الأنشطة التجارية حيث حرمت القطاع الخاص الفلسطيني من إمكانية الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وبعض الدول العربية، ولا تزال البضائع الفلسطينية توجه بصورة رئيسة إلى الأسواق الإسرائيلية التي تستوعب أكثر من ٩٠ في المائة من الصادرات الفلسطينية، وهي مصدر أكثر من ٨٥ في المائة من الواردات الفلسطينية. أما البنية السلعية للتجارة الخارجية الفلسطينية، فيتبين من إحصاءات عام ٢٠٠٢ أن السلع المصنعة شكلت الفئة الكبرى من الصادرات حيث مثلت ٣٩ في المائة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية. وشكلت الواردات من الوقود المعدني الفئة الكبرى من الواردات السلعية (٣٢ في المائة)، تلتها الأغذية والحيوانات الحية (٢٣ في المائة).

ثانياً- التحديات الاقتصادية الآنية للمشروع الوطني الفلسطيني في ضوء استمرار التصعيد الإسرائيلي

بالإضافة إلى التحديات السياسية التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني، والأزمة التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية والمترافقة مع توقف عملية السلام، فإن الشعب الفلسطيني بوجه عام، وشركاء التنمية بشكل خاص يواجهون التحديات الخطيرة التالية:

ألف- مواجهة الفقر والبطالة

اشتمل العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على إجراءات وسياسات استهدفت إفقار وتجويع الشعب الفلسطيني. حيث تم إقفال السوق الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين، وجرى تطبيق إجراءات الإغلاق والحصار التي حرمت آلاف العاملين من الوصول إلى أعمالهم، ومنعت تدفق التجارة الداخلية. وكانت نتائج هذه الإجراءات إفقار أغلبية الشعب الفلسطيني، وحولت نحو نصف القوى العاملة إلى عاطلين عن العمل. وباتت تحديات توفير الأمن الغذائي ومنع حدوث مجاعة من أبرز التحديات التي واجهت السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والدول المانحة خلال السنوات الأربع الأخيرة. وجرى التركيز على تنفيذ مشروعات لاستيعاب العاطلين عن العمل كأبرز استراتيجيات مكافحة الفقر.

وعلى الرغم من تكيف القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي مع الأوضاع الصعبة الحالية، والنجاح الذي تحقق في منع تفجر مشكلتي الفقر والبطالة لغاية الآن، فإن هاتين المشكلتين ستظلان تشكلان التحديين الأبرزين للسلطة الوطنية ولجميع المشاركين في التنمية الفلسطينية.

باء- جدار الضم والتوسع

تواصل حكومة إسرائيل بناء جدار الضم والتوسع الذي سيؤدي في حال اكتماله إلى إغلاق مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية ووضع عقبات دائمة أمام تنقل المواطنين وتقييد حريتهم في استغلال أراضيهم أو وصولهم إلى الخدمات التعليمية والصحية. حيث يترافق بناء الجدار مع سلسلة من الانتهاكات أهمها:

١- تجريف عشرات آلاف الدونمات وقطع الأشجار وجرف المحاصيل في الأراضي التي يقام فوقها الجدار.

٢- إحكام السيطرة على نقاط الإنتاج للمياه الجوفية الفلسطينية.

٣- تقطيع أوصال ما تبقى من الضفة الغربية وتجزئتها إلى ثلاثة عشر "كانتونا" منفصلة عن بعضها بحواجز عسكرية.

٤- عزل بعض التجمعات السكانية الفلسطينية في القرى التي تقع خلف الجدار ومحاصرتها بين الجدار والخط الأخضر.

وهذه الانتهاكات تشكل أوسع عملية إقصاء للمواطنين الفلسطينيين عن مصادر رزقهم وتحرم آلاف الأسر من الوصول إلى الخدمات الأساسية، وستكون لها نتائج وخيمة بعيدة المدى على فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي وعلى مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين الفلسطينيين. وهذا الواقع الجديد يتطلب بذل جهود كبيرة لتثبيت المواطنين في أراضيهم بإيصال الخدمات الأساسية لهم، وخصوصاً خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ووضع برامج لمساعدتهم في زراعة أراضيهم أو إنشاء مشاريع لإبقائهم في أراضيهم.

جيم- خطة فك الارتباط عن قطاع غزة

تشكل خطة شارون لفك الارتباط مع قطاع غزة نسخة جديدة مطابقة من حيث المفهوم والأهداف لخطة جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية. فهي تهدف إلى إخلاء القطاع ولكن دون

أن تسمح للشعب الفلسطيني بممارسة سيادة حقيقية على الأرض أو المياه الإقليمية أو الجو. وبذا فهي خطة لتحويل قطاع غزة إلى "كنتون" ببوابات تسيطر عليها إسرائيل بشكل محكم. وبصرف النظر عن الاجتهادات حول فرص تطوير هذه الخطة، فإن تنفيذها سيضع الفلسطينيين، وخصوصاً سلطتهم الوطنية، أمام تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة. ونعني بشكل خاص تحديات تحقيق سيادة القانون والنظام، ومكافحة الفقر والبطالة المتفشية، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وإنعاش القطاع الخاص، وإعادة دمج المستوطنات ومنشآتها ومرافقها بعد إخلائها في اقتصاد قطاع غزة. وهذه التحديات تستوجب تطوير جاهزية السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة شرعية وحيدة لتولي زمام الأمور والحيلولة دون أن يغرق قطاع غزة في حالة من الفوضى والفلتان الأمني. وستكون السلطة بحاجة إلى تعاون وتكاتف جميع شركاء التنمية الفلسطينية، أي السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع المدني والجهات المانحة، لإعداد وتنفيذ خطة شاملة لمواجهة هذه التحديات.

دال- الحفاظ على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية واستخدامها في دعم التنمية

كان من أبرز نتائج العدوان إلحاق أضرار فادحة بأجهزة ومكاتب وتجهيزات السلطة الوطنية الفلسطينية، خصوصاً أجهزتها الأمنية، وشل قدرتها على فرض النظام والقانون وتشغيل المحاكم. كما قلص العدوان من الإيرادات العامة بسبب حجز الحكومة الإسرائيلية للجزء الأكبر من هذه الإيرادات الذي يجبى بواسطة أجهزتها، وبسبب الركود الاقتصادي الذي خلفه العدوان وانخفاض الإيرادات العامة تبعاً لذلك. وقد تمكنت السلطة من الصمود بفعل المساعدات العربية والدولية التي سددت العجز في موازنتها. ولعب الإنفاق الحكومي الممول من المساعدات دوراً هاماً في منع انهيار الاقتصاد الفلسطيني، حيث شكل المصدر الرئيسي للحفاظ على طلب كلي معقول. وفي حالة استمرار العدوان، سيكون من الصعب على السلطة الوطنية زيادة الإيرادات العامة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل العدوان في عام ١٩٩٩. وفي هذه الحالة، فإن قدرة السلطة على الاستمرار في تقديم خدماتها والقيام بدورها سيكون مرهوناً بنجاحها في تجنيد المساعدات الدولية في المدى القريب وفي حسن استخدام هذه المساعدات لإنعاش الاقتصاد ونقله من حالة الركود إلى حالة النمو.

ثالثاً- الأولويات على مستوى الاقتصاد الكلي ومتطلبات تطوير البيئة الاستثمارية

يتلخص الهدف الاستراتيجي في هذه المرحلة في تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وهذا الهدف يمثل الحلقة المركزية الموجهة لإعداد وتنفيذ الخطط التنموية على المستوى الكلي وعلى المستوى القطاعي على المديين القصير والمتوسط. هذا بالإضافة إلى ضرورة تحقيق التناسق بين

الخطط والاستراتيجيات من جهة، وبين تلبية الاحتياجات التنموية الآنية والاحتياجات التنموية بعيدة المدى، تمشياً مع الرؤية التنموية التي يجمع عليها شركاء التنمية.

ويعتبر تطوير البيئة الاستثمارية المناسبة التحدي الأكبر أمام السلطة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الراهنة ومستقبلاً بغض النظر عن السيناريوهات السياسية المحتملة. ويتطلب تحسين البيئة الاستثمارية العمل على تحقيق الأولويات التالية:

١- العمل على إصلاح الأضرار التي ألحقها العدوان الإسرائيلي بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح المنازل والمصانع والمزارع المتضررة أو إعادة بنائها، وتطوير شبكات الأمان الضرورية لمساعدة مختلف قطاعات المجتمع على مواجهة الصعوبات الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المتواصل.

٢- تنفيذ استراتيجية وطنية لمحاربة الفقر تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وأسباب الفقر في فلسطين، ووضع الحلول الملائمة لإدماج الفقراء في النشاط الإنتاجي.

٣- مواصلة العمل على مواجهة مشكلة البطالة من خلال إيجاد فرص عمل جديدة وفق معايير الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وتوفير المصادر المالية لمباشرة العمل في صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية. كما ينبغي استغلال فرصة الإغلاق الإسرائيلي لإنهاء حالة التبعية لسوق العمل في إسرائيل، وإبطال أهم وسائل الابتزاز التي تملكها إسرائيل لإحباط التنمية الفلسطينية.

٤- دعم المؤسسات العامة الفلسطينية ومساعدتها في تجاوز أزمتها المالية وضمان عدم انهيارها. ومن أبرز الأولويات هنا دعم موازنات التعليم بما في ذلك موازنات الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، ودعم المؤسسات الصحية وبرامج الصحة الأولية، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدتها على تقديم المعونات الإنسانية للأسر المحتاجة.

٥- العمل على إعطاء الأولوية لدعم النشاط الاقتصادي في القدس، ولإنعاش الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية الفلسطينية فيها كعاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

٦- مواصلة عملية الإصلاح الشامل للقطاع الحكومي ويشمل ذلك تطوير القوانين الناظمة لعمل الأجهزة الأمنية والإدارة العامة ومحاربة الفساد وتعزيز استقلالية وفاعلية الجهاز القضائي وتحقيق مبدأ سيادة القانون بوجه عام.

٧- العمل على دمج أولويات الاستثمار العام مع الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الاستثمار في التنمية البشرية وتطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٨- العمل على متابعة تنفيذ قرارات القمم العربية لتنفيذ دخول المنتجات الفلسطينية إلى أسواق الدول العربية بإعفاء جمركي والعمل المكثف مع جميع الدول العربية لإزالة العقبات غير الجمركية أيضاً. وتسهيل حركة رجال الأعمال الفلسطينيين، ودعم ترويج المنتجات الفلسطينية في سائر الدول العربية وسائر الأسواق الخارجية.

٩- العمل مع الدول العربية الشقيقة على تسهيل التجارة الفلسطينية مع الدول العربية من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير التجهيزات اللازمة للتخزين والفحص والتخليص ووسائل النقل وغيرها.

١٠- توفير البيانات والدراسات اللازمة لتسويق الاقتصاد الفلسطيني في العالم، وتشجيع إجراء البحوث التسويقية لمساعدة القطاع الخاص الفلسطيني في توسع دائرة مبادلاته مع الأسواق الخارجية بما في ذلك لاستيراد المواد الخام والتكنولوجيا لتقليص اعتماده على السوق الإسرائيلية.

١١- استكمال إصدار رزمة القوانين الاقتصادية التي تهدف إلى تطوير البيئة التنافسية، وتحقيق انسجامها مع متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، وإنجاز اللوائح والأنظمة القانونية التطبيقية للقوانين المقرة. ولا بد هنا من إشراك القطاع الخاص بصورة ثابتة في صياغة السياسات والقرارات الاقتصادية المتعلقة ببيئة التنمية وفي المفاوضات التجارية وفي خطط تسويق الاقتصاد الفلسطيني في الخارج.

١٢- تطوير إجراءات تسجيل الأراضي والممتلكات باستخدام التكنولوجيات الحديثة لمسح الأراضي وخفض رسوم ذلك بهدف توسيع قاعدة الضمانات لزيادة التسهيلات الائتمانية، وتسهيل التوسع العمراني الفلسطيني.

١٣- القيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لربط المناطق الفلسطينية بشبكات البنية التحتية في الدول العربية المحيطة، وبخاصة في مجال الطرق والماء والطاقة (الغاز والكهرباء).

رابعاً- الأولويات على مستوى القطاعات الاقتصادية

فيما يلي عرض لأبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني على المستوى القطاعي، وأولويات العمل التنموي المقترحة لمواجهة هذه التحديات.

ألف- القطاع الزراعي

بلغت قيمة الناتج المحلي الزراعي (القيمة المضافة) ٤٥٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، أي ما يشكل ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من المحددات والمعيقات التي يعاني

منها القطاع الزراعي الفلسطيني وخاصة تلك المتصلة بالإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالأرض والمياه وحركة السلع والأفراد، إلا انه ما زال يشكل فرصة واعدة لتحقيق الأهداف الفلسطينية في تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وتحقيق الأمن الغذائي الفلسطيني واستيعاب الأيدي العاملة وتنمية الصادرات الفلسطينية. ولا بد أن ترتكز سياسات تعزيز القدرة الذاتية للقطاع الزراعي على محوري زيادة الإنتاج من السلع الزراعية الأساسية التي يحتاجها الشعب الفلسطيني، وخصوصاً تلك التي يستوردها، وتطوير نمط الإنتاج الزراعي من أجل التصنيع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

١- توفير دعم لإحلال مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة بإنتاج محلي منها، أو دعم وتشجيع استيرادها من الدول العربية.

٢- توفير برامج ائتمان مناسبة لتمويل الإنتاج الزراعي مربوطة بقيمة الإنتاج ونوعيته، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير آليات الإقراض الزراعي للتغلب على مشكلة التمويل التي يعاني منها الكثير من المزارعين.

٣- تشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية وخاصة تلك التي تنتج الأصناف المبكرة وذات الجودة العالية.

٤- تشجيع الصادرات الزراعية من خلال إنشاء مؤسسات رسمية وأخرى مشتركة مع القطاع الخاص لترويج الصادرات.

٥- العمل على حماية الثروة السمكية، وتشجيع استغلالها في قطاع غزة.

٦- تنظيم اتفاقيات "تعاقد مسبق" بين المزارعين ومشاريع التصنيع الغذائي بحيث تكون السلطة الوطنية الفلسطينية كفيلة للطرفين في الوفاء بالتزاماتهما كل تجاه الآخر.

٧- إنشاء مؤسسة متخصصة للتأمين الزراعي ضد مخاطر الطبيعة (برسوم رمزية) وضد المخاطر السياسية التي يمكن أن تنجم عن تكرار الاعتداءات الإسرائيلية.

باء- القطاع الصناعي

يضم القطاع الصناعي المنظم ١٧٩ ١٤ منشأة صناعية تشغل ٦٦ ألف عامل، وبلغت القيمة المضافة التي تنتجها هذه المنشآت ٣٦٧ مليون دولار أمريكي تقريبا عام ٢٠٠٢. ويشكل القطاع الصناعي عادة محورا أساسيا في تحريك النمو الاقتصادي وقيادة التنمية في مراحلها المتوسطة. وتشير تجارب الدول التي حققت تنمية مميزة إلى أن التصنيع الزراعي لعب دورا مهما في بداية

التطور الصناعي. وبذلك، فإن سياسة تعزيز القدرة الذاتية للصناعة الفلسطينية يجب أن ترتكز إلى محوري تعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي وتطوير الصناعات المميزة من حيث قدرتها التنافسية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

١- دعم وتطوير برنامج تحديث الصناعة الذي يعتبر من أهم البرامج التي تهدف إلى تطوير تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني.

٢- العمل على تطوير وتحديث الإطار القانوني للقطاع الصناعي والبيئة المحيطة به وذلك من خلال العمل على تطوير قانون الصناعة، وقانون غرفة صناعة فلسطين والغرف الصناعية المتخصصة، وقانون الحرف الصناعية، وقانون الأموال المنقولة وغير المنقولة، وقانون ضريبة الدخل، وغيرها من القوانين ذات العلاقة.

٣- توجيه برامج التأهيل الصناعي نحو الصناعات الواعدة التي تستطيع المنافسة في السوق المحلي وأسواق التصدير مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات وصناعة الحجر والرخام وصناعة اللحوم.

٤- دعم التصنيع الزراعي وخاصة من خلال ضمان توفير المواد الزراعية الخام (اتفاقيات التعاقد المسبق) ومن خلال دعم التسويق والتوعية بأهمية الإنتاج الوطني.

٥- تشجيع الصناعة الغذائية والصناعات الإنشائية والمنتجات البلاستيكية والأثاث لزيادة حصتها في السوق المحلي وإيجاد بدائل عربية لمدخلاتها الإنتاجية.

٦- تشجيع الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية كصناعة الحجر والرخام التي تتمتع بمزايا تمكنها من المنافسة عربياً وعالمياً.

٧- إعطاء أولوية للمنتجات الصناعية المحلية في مشتريات الحكومة ومشتريات القطاع الأهلي، ومواصلة اتباع سياسة تقشفية خصوصاً تجاه السلع المستوردة.

٨- العمل مع القطاع الخاص على تطوير المواصفات والمقاييس وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختبرات المعايرة والفحص.

جيم- قطاع الإنشاءات والإسكان

كان قطاع الإنشاءات الفلسطيني من أكثر القطاعات تأثراً بالعدوان الإسرائيلي. فقد هبطت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢ في المائة عام ١٩٩٩ إلى نحو ٣,٨ في المائة

عام ٢٠٠٢. أما قدرته في التشغيل فقد انخفضت أيضاً من ١٤ في المائة من الأيدي العاملة عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٦ في المائة عام ٢٠٠٣. ويجري هذا التراجع في الوقت الذي تعاني فيه الأراضي المحتلة من عجز كبير متراكم في عرض المساكن، قدرته إحدى الدراسات[٥] بحوالي ٤١,٢٧ ألف وحدة سكنية للعام ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن يرتفع العجز إلى ٤٩,٨٩ ألف وحدة عام ٢٠١٢. ويقدر حجم الاستثمار المباشر اللازم لتلبية الطلب بحوالي ٢,٦٤ مليار دولار لعام ٢٠٠٣، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى ٣,١ مليار دولار عام ٢٠١٢. وتحتاج عملية تلبية الطلب من الوحدات السكنية إلى تشغيل حوالي ١١٦,٤ ألف عامل عام ٢٠٠٣، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ١٣٨ ألف عام ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، أدى العدوان الإسرائيلي إلى تفاقم العجز في المساكن بسبب أعمال هدم المساكن الذي بات يشكل جزءاً من استراتيجية التدمير الإسرائيلية.

وفي ضوء ذلك فإن الأولويات لتعزيز القدرة الذاتية لقطاع الإنشاءات والإسكان تتلخص فيما يلي:

١- إسكان الأسر التي شردت بسبب العدوان الإسرائيلي سواء بتعمير وإصلاح مساكنهم أو ببناء أو استئجار مساكن بديلة لهم.

٢- إنشاء مشاريع إسكان قليلة التكلفة لصالح الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل من خلال أموال الدعم وعلى شكل قروض ميسرة.

٣- تشجيع إنشاء أحياء ومدن جديدة حيثما كان ذلك ممكنا لتخفيف الضغط على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا بد من أن تولى عناية خاصة لبناء المساكن في القدس وضواحيها لمجابهة مشاريع التهويد، ولسد العجز الكبير في المساكن لمواطنيها.

٤- دعم وتطوير نشاط وقدرات مؤسسة الرهن العقاري الفلسطينية، وتمكينها من توسيع دائرة خدماتها في سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة وللفئات الفقيرة، وتطوير منتجات بنكية تمويلية جديدة، خاصة تقديم تسهيلات جديدة لتنشيط كافة القطاعات العاملة في قطاع الإسكان، وبما يلبي احتياجات الأسر محدودة الدخل.

٥- العمل على تقليل تكلفة البناء من خلال تخفيض أسعار الأراضي (توسيع مخططات الهياكل التنظيمية) ومن خلال تشجيع نمط الوحدات السكنية الصغيرة، والسماح بالبناء على قطع أرضية صغيرة نسبياً.

---

(٥) مكحول، باسم وعطياني، نصر. "دور قطاع الإنشاءات والإسكان الفلسطيني في عملية التنمية الاقتصادية". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٢، رام الله، فلسطين.

دال- القطاع السياحي

يتمتع القطاع السياحي بإمكانيات كبيرة نظراً لأن فلسطين مهد للديانات ولأنها غنية بالمعالم التاريخية والثقافية والأثرية وتتميز بمناخها المعتدل. ومن ناحية أخرى، يعتبر قطاع السياحة أكثر القطاعات حساسية للاستقرار السياسي.

ويواجه قطاع السياحة الفلسطيني عدة تحديات منها:

١- السيطرة الإسرائيلية الكاملة على مدينة القدس الشرقية والمعابر والحدود.
٢- عدم التواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٣- ضعف البنية التحتية الفلسطينية في مجالات السياحة.
٤- القيود التي وضعت على حركة المواطنين وما ترتب على ذلك من آثار على السياحة الداخلية
٥- الدمار الذي أصاب بعض المواقع السياحية والدينية.

وتشمل أولويات قطاع السياحة ما يلي:

(أ) تنفيذ برامج وفعاليات لتعزيز اندماج القدس في الحياة الاقتصادية والثقافية والروحية الفلسطينية؛

(ب) التنسيق بين السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص لرسم استراتيجية سياحية شاملة؛

(ج) وضع السياسات المناسبة لترويج السلع والخدمات الفلسطينية المرتبطة تاريخيا بهذا القطاع؛

(د) إجراء الدراسات وتوفير المطبوعات والمواقع الإلكترونية وتحديثها من أجل تزويد السائحين بالمعلومات اللازمة عن جميع المواقع السياحية الفلسطينية؛

(هـ) العمل على تطوير رزم سياحية إقليمية مشتركة لإدماج القدس وبيت لحم في برامج مجموعات السياح القادمة من الأردن ومصر أو الدول العربية الأخرى؛

(و) مواصلة أعمال الترميم والتأهيل للمرافق السياحية الفلسطينية للحفاظ على الثروة السياحية.

هاء- قطاع الوساطة المالية والتأمين

يتكون قطاع الوساطة المالية والتأمين في الأراضي الفلسطينية من أنشطة أربعة هي: النظام المصرفي (سلطة النقد الفلسطينية والبنوك التجارية والإسلامية)، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وشركات التأمين، وسوق فلسطين للأوراق المالية. وينشط في هذا القطاع ٤٤ مؤسسة، ويصل عدد المشتغلين فيه إلى ٧٩٦ ٤ شخصاً، ويمثل ذلك ما نسبته ١ في المائة من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية. وتشكل البنوك القطاع الأكبر حيث يعمل فيه ٢٢ بنكاً و١٣٣ فرعاً منتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلغ الودائع المصرفية فيها نحو أربعة مليارات دولار. أما السوق المالي الفلسطيني، فقد بدأ يشهد بعض الانتعاش خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بعد حالة من الركود والتراجع قبل ذلك. وحققت اسهم بعض الشركات ارتفاعاً كبيراً رغم ظروف عدم اليقين وارتفاع المخاطر بسبب تصاعد العدوان الإسرائيلي.

وحتى يتمكن قطاع الوساطة المالية والتأمين والسوق المالي من لعب دور أفضل في خدمة الاقتصاد الفلسطيني، لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها[٦]:

١- استحداث آليات لتطوير الإقراض الطويل الأجل لتمويل الاستثمارات بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢- العمل على إقامة بنك للفقراء من خلال تشجيع إدماج مؤسسات الائتمان الصغير الذي أثبت فعالية كبيرة في محاربة الفقر وتحسين مستوى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

٣- وضع آليات لشراء الديون المتعثر تسديدها وإعادة جدولتها بما يجنب البنوك وشركات القطاع الخاص مخاطر الانهيار ويضمن حقوق الطرفين أيضاً.

٤- وضع الإطار القانوني اللازم لإدخال سندات البلدية وسندات الشركات والتمويل التأجيري كآليات للتمويل المتوسط والطويل الأجل.

٥- إنشاء محاكم تجارية فعالة للبت في المنازعات التجارية بما يضمن تنفيذ العقود وضمان الحقوق.

---

(٦) الجعفري، محمود ومكحول، باسم ولافي، دارين وعطياني، نصر. "قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٣، رام الله، فلسطين.

٦- الإسراع في إصدار قانون التأمين الفلسطيني والتشريعات الأخرى ذات العلاقة، وتفعيل دور مراقب شركات التأمين.

٧- فتح مجالات الاستثمار في الشركات الفلسطينية التي يجري تداول أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية من خلال تسهيل إدراج أسهمها في أسواق المال العربية.

واو- قطاع تكنولوجيا المعلومات

تتكون صناعة تكنولوجيا المعلومات في فلسطين من ٨٦ شركة ومؤسسة تعمل في مجال البرمجيات وتجهيز البيانات وتوفير الخبرات الاستشارية وخدمات الإنترنت. وقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً رغم صعوبة الأوضاع. وتواجه صناعة تكنولوجيا المعلومات، وبخاصة صناعة البرمجيات الفلسطينية، العديد من الصعوبات التي تحد من نموها وتطورها، وخصوصاً حاجتها لأسواق التصدير لمنتجاتها، وضعف الخبرة التسويقية للمنتجين، وصغر حجم الشركات المحلية.

أولويات تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات

تتوافر فرص عديدة لصناعة البرمجيات الفلسطينية، إذ أن هناك أسواقاً عالمية كبيرة ومتنامية للبرمجيات. وهناك ما يدل على نمو الطلب العالمي على منتجات البرمجيات، وبخاصة في الدول المتقدمة. كما أن هناك مؤشرات عدة تشير إلى أن طلب الأسواق العربية، التي تعتبر من أهم الأسواق الواعدة لصناعة البرمجيات الفلسطينية، سيزداد بوتائر سريعة. وتقتضي الاستفادة من هذه الفرص انتهاج العديد من السياسات واتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تساهم في التغلب على المعوقات التي تواجهها هذه الصناعة لتحسين آفاقها وزيادة قدرتها التنافسية. ومن هذه الإجراءات:

١- استكمال إعداد استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات في المناطق الفلسطينية.

٢- دعم مشاركة قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني وخصوصاً صناعة البرمجيات، في المعارض التجارية التي تقام في الدول العربية.

٣- السماح للشركات الفلسطينية بالمشاركة في عطاءات تطوير البرمجيات في الدول العربية وخصوصاً في مجالات رزم البرامج التعليمية والإدارة المالية وإدارة المكتبات وقواعد المعلومات وغيرها من الاستخدامات.

٤- توجيه مراكز التدريب والجامعات للتركيز على هدف تطوير المساقات التدريسية في مجالات التسويق، وتحليل النظم وفقاً للأساليب، ومهارات نظم الجودة وإدارة مشاريع البرمجة.

٥- الإسراع في إقرار قانون حماية الملكية الفكرية، بحيث يتوافق مع القوانين الدولية ويتماشى مع مبادئ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS)، ونشر المواصفات العالمية لشركات البرمجيات والتعريف بهذه المواصفات وأهميتها.

٦- التوسع في إنشاء حاضنات للشركات الجديدة العاملة في حقل تطوير البرمجيات والبحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل عام.

خامساً- أولويات العمل الاقتصادي العربي الفلسطيني المشترك

من المعروف أن فلسطين تشكل مركز وبؤرة الصراع والمواجهة مع المشروع الإسرائيلي الذي يستهدف تحقيق الهيمنة الاقتصادية على المنطقة. وفي خضم هذه المواجهة، يبدو أن الخيارات المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني تتراوح بين احتمالين:

الخيار الأول وهو تكريس الاقتصاد الفلسطيني كحديقة خلفية للاقتصاد الإسرائيلي، تستثمر عنوة بكل ما فيها من قدرات اقتصادية كجزء من المصادر لبسط السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على المنطقة، وتواصل عملية تشتيت وإفقار شعبها وتهميشه ليظل مصدراً للعمل الأسود في مزارع ومصانع إسرائيل، ونموذجاً لنشر الإحباط وروح الانكسار وإعادة إنتاجهما لمراحل زمنية قادمة قد تطول على امتداد الوطن العربي الكبير.

الخيار الثاني وهو تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني عن طريق تحويله إلى "قوة" اقتصادية قادرة على إرساء دعائم اقتصاد قادر على مواكبة التطور التكنولوجي والإداري، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتطوير القدرات للارتقاء إلى مستوى اقتصاد قائم على المعرفة. وفي مثل هذا الوضع، سيتمكن الاقتصاد الفلسطيني ليس فقط من تقليص تبعيته وتحسين فرص استقلاله عن الاقتصاد الإسرائيلي، بل وسيشكل خط الدفاع الأول عن الاقتصاد العربي. وبدلاً من أن يكون نموذجا لنشر الإحباط، فإنه سيتحول إلى نموذج لإذكاء روح التفاؤل ورسم ملامح المستقبل لوطن عربي يستعيد دوره الحضاري والاقتصادي والتنويري بين أمم العالم المتمدنة.

ومن الطبيعي أن يتبنى الشعب الفلسطيني الخيار الثاني، ليس فقط لأنه يرفض الهيمنة الإسرائيلية، بل لأن الخيار الثاني هو وحده الكفيل بإعطاء محتوى حقيقي للتحرر والاستقلال الذي ضحى من أجله على مدار العقود الماضية، ولكونه الخيار الوحيد أمامه لوضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة. ولكن نجاح الشعب الفلسطيني في تحقيق خياره الاستراتيجي هذا يتطلب دعماً عربياً مثابراً، ويستوجب إعادة صياغة للعلاقات الفلسطينية العربية، والتحول في هذه

العلاقات الاقتصادية من أسلوب الإغاثة إلى الفعل التنموي الاستثماري. والمقصود هنا ليس زيادة حجم المعونات العربية لفلسطين، بل تغيير مكوناتها وأسلوب تقديمها.

ولو حاولنا مقارنة تكاليف أسلوب الدعم الحالي الذي يغلب عليه طابع المعونات الإغاثية مع تكاليف الأسلوب الجديد الذي يقترح تحويل المعونة العربية إلى فعل استثماري، لوجدنا أن تكاليف أسلوب الإغاثة ستكون أعلى على المدى الطويل. فقد تكبدت الدول العربية خلال الأعوام الستين الماضية تكاليف طائلة بسبب استمرار الصراع. ولم تستثن أي دولة عربية من المساهمة في دفع هذه التكاليف، على الرغم من التفاوت الكبير في ذلك فيما بينها. إذ تحملت دول الطوق المحاذي لفلسطين العبء الأكبر، بينما تفاوتت مساهمات الدول الأخرى بحسب قدراتها المالية والاقتصادية ودرجة التزام قيادتها بالعمل العربي المشترك.

ولعل الفرق الجوهري في مجال مقارنة تكاليف الأسلوبين هو أن الأسلوب الثاني يشكل قراراً استثمارياً أو وقائياً يحتاج إلى دراسة وتخطيط مسبق وتوفير المصادر المطلوبة ودفعها سلفاً أو في غضون السنوات الأولى لبناء قاعدة علمية واقتصادية قوية، بينما الأسلوب الأول هو قرار علاجي انتظاري لا يحتاج إلى تفكير وتخطيط. كما أن هناك اختلافاً في طريقة دفع التكاليف بين الأسلوبين أيضاً، ففي حين سيكون دفع تكاليف الأسلوب الأول كضريبة إجبارية تدفع من جميع أو معظم الدول العربية بشكل متفاوت فيما بينها، فإن دفع تكاليف الأسلوب الثاني سيكون ذا طابع اختياري ويتطلب قرارات شجاعة من الدول القادرة على توفير الاستثمارات المطلوبة.

إن النجاح في تغيير أسلوب العمل الاقتصادي العربي الفلسطيني يتطلب الترويج لهذا التغيير على مختلف المستويات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص. إذ أن التغيير يستوجب دوراً أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ أولويات العمل الاقتصادي الفلسطيني العربي المشترك. كما يستوجب من الجانب الفلسطيني استكمال تحقيق الشروط الذاتية لإنجاح هذا التغيير، ومن أبرزها ما يلي.

١- تبني السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية للرؤية التنموية التي ترى في فلسطين نموذجاً لاقتصاد يتجه نحو اقتصاد المعرفة ويشكل رأس ماله البشري قاطرة التنمية.

٢- مواصلة الجهود لتوفير كافة الشروط الضرورية لتحقيق شراكة فلسطينية عربية لتنفيذ المشروع الفلسطيني التحرري. وهذا يستوجب مواصلة تنفيذ الإصلاحات التي طالب بها المجلس التشريعي، وأهمها تطوير سيادة واحترام القانون وفصل السلطات، وإقامة ديموقراطية حقة وراسخة تقوم على أساس دولة المؤسسات والحكم السليم التي تعتبر متطلباً رئيسياً لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

٣- اعتماد فلسفة السوق الحرة والدور الريادي للقطاع الخاص في إطار من الشفافية والبيئة التنافسية ومنع الاحتكار، وتعزيز روح المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص.

٤- وضع الخطط والبرامج المتوسطة والبعيدة المدى لتطوير البنية التحتية وتنمية القوى البشرية بما يستجيب للرؤية المنشودة. ويمكن في هذا المجال الاستعانة بالمؤسسات التنموية العربية والإقليمية والدولية أيضاً.

٥- متابعة تنفيذ اتفاقية الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والعمل على الاستفادة الفعلية من الاستثناءات التي تقدمها، كونها تشكل إطارا مناسبا لتطوير التجارة الفلسطينية مع معظم الدول العربية التي أصبحت أعضاء فيها.

٦- تطوير المشاركة الفلسطينية في كافة الصناديق والهيئات العربية التنموية، ومؤسسات تأمين القروض وضمان الصادرات لضمان مشاركتها الفاعلة في تمويل التنمية الفلسطينية.

٧- تطوير العلاقات بين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني والعربي، على اعتبار أن للقطاع الخاص دورا مركزيا في تنفيذ مشروع الشراكة الفلسطينية العربية، خصوصا في حالة تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية. ولا شك أن لرجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج دورا مركزيا في الربط بين القطاع الخاص الفلسطيني والعربي. كما يمكن العمل على مأسسة العلاقات بين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني ومؤسسات القطاع الخاص العربية، وخصوصا غرف التجارة وجمعيات رجال الأعمال ومؤسسات ترويج التجارة والاتحادات الصناعية.

أما على الصعيد العربي، فإن تبني هذه الرؤية لاقتصاد فلسطيني قائم على المعرفة وقادر على مواجهة تحديات المشروع الصهيوني على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي يتطلب من الدول العربية اتخاذ قرارات استراتيجية لتوفير الموارد المالية، وبناء مؤسسات الشراكة العربية الفلسطينية المتخصصة لتنفيذ المشروع الفلسطيني الجديد. وهي إن قررت ذلك تكون قد انتقلت من حالة معالجة تداعيات الصراع وتطبيب الجروح إلى أخذ زمام المبادرة وتوجيه مسيرة البناء والمواجهة الاستراتيجية على الحلبة الاقتصادية.

وتشكل الرؤية المقترحة الإطار العام للعمل العربي الفلسطيني المشترك على الصعيد الاقتصادي. ولا شك أن الحديث يدور عن خطة بعيدة المدى، يمكن تحقيقها من خلال خطط متوسطة المدى وسنوية تراكم بنى ومكونات الاقتصاد المستهدف. كما أن الوصول إلى الرؤية التنموية المنشودة سيتأثر بشكل كبير بتطورات الوضع السياسي. لذا لا بد من مناقشة جدول الأعمال الفلسطيني العربي المشترك في إطار السيناريوهات المحتملة للبيئة السياسية، والتي يمكن حصرها في احتمالين هما:

١- حالة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، أي استمرار حالة الوضع الراهن.
٢- حالة قيام دولة فلسطينية مستقلة في إطار عملية السلام.

ألف- أولويات العمل في حالة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، أي استمرار الوضع الراهن

في مثل هذا الوضع ستظل جهود التنمية تواجه المعيقات الناتجة عن سياسة إسرائيل المناهضة للتنمية الفلسطينية والرامية إلى مواصلة مخططات التهميش باستخدام أدوات التأثير المختلفة، منها السيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي والثروات الطبيعية الفلسطينية، والسيطرة على معابر التجارة الخارجية مع الدول العربية ومع دول العالم، والسيطرة على جزء كبير من الإيرادات العامة. وفي مثل هذا الوضع يمكن العمل على تحقيق برنامج العمل التالي:

١- **تقديم المعونة الاقتصادية:** ويكون ذلك على شكل منح وهبات لتحقيق الأمن الغذائي، وتمويل تأهيل البنى التحتية وتطوير التعليم الأساسي والجامعي والمهني والبحث العلمي ومحاربة البطالة والفقر، وإقامة حاضنات للصناعات الفلسطينية، خصوصاً في مجال تطوير البرمجيات.

٢- **توسيع التجارة الفلسطينية العربية وتطويرها وزيادة جدواها:** أظهرت دراسات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)[٧] وجود آفاق واسعة للتجارة الفلسطينية العربية من حيث الحجم والهيكلية. فقد قدرت هذه الدراسات حجم التجارة السلعية الفلسطينية المتوقعة مع أسواق مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٤٠٠ ٢ مليون دولار، منها حوالي ٧٢٠ مليون دولار صادرات فلسطينية و٦٨٠ ١ مليون دولار واردات. وقد فصلت هذه الدراسات المجموعات السلعية القابلة للتبادل التجاري بين الاقتصاد الفلسطيني والأسواق العربية الثلاث.

ويحتاج تحقيق هذا الحجم من التجارة الخارجية الفلسطينية العربية إلى تطورات هيكلية في الإنتاج الفلسطيني وتطورات في البنية التحتية للتجارة الخارجية الفلسطينية. ويفرض ذلك نفسه على أولويات التنمية الفلسطينية الشاملة، ويفتح آفاق واسعة في الاستثمار في هذه المجالات. ويمكن تحفيز الاستثمارات العربية لاستغلال هذه الفرص كجزء من الدعم العربي للاقتصاد الفلسطيني والعلاقات الفلسطينية العربية. إذ يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يستورد خدمات عربية بكميات كبيرة تشمل خدمات الطاقة الكهربائية والتعليم والرعاية الصحية والسياحة والسفر وغيرها.
وهذا يتطلب سلسلة من الإجراءات منها ما يلي:

---

(٧) (العارضة، ٢٠٠٠) و(مسيف، ٢٠٠٠) و(الجعفري والعارضة، ٢٠٠٢).

(أ) تطوير التسهيلات الملائمة لتمويل وتأمين وضمان الصادرات والواردات والعقود بين الشركات الفلسطينية والعربية في إطار المؤسسات العربية القائمة لهذا الغرض؛

(ب) تحقيق الدخول الحر من الرسوم الجمركية والعوائق غير الجمركية لكافة المنتجات الفلسطينية تطبيقاً لقرار القمم العربية والإسلامية التي عقدت خلال الأعوام الثلاثة السابقة[٨]؛

(ج) إقامة شركات تصدير فلسطينية عربية مشتركة لتسويق منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وخارجها؛

(د) تشجيع الصناعات الفلسطينية على المشاركة في المعارض التجارية العربية للمساعدة في ترويج المنتجات الفلسطينية في هذه الأسواق، والمساعدة في إقامة معارض دائمة للمنتجات الفلسطينية ومراكز تسويق واستعلام لمساعدة الشركات الفلسطينية في دخول الأسواق العربية؛

(هـ) إبرام عقود طويلة الأمد بين الصناعات الفلسطينية والقطاعين الحكومي والخاص في الدول العربية لشراء المنتجات التي طوَّر فيها القطاع الخاص الفلسطيني قدرات متميزة من الناحيتين الكمية والنوعية، خصوصاً في قطاعات الحجر والرخام والنسيج والأحذية والخضروات وزيت الزيتون والحمضيات والبيض وغيرها.

باء- برنامج العمل في حالة قيام دولة فلسطينية

من المؤكد أن تحقيق السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي سيقود إلى تحقيق انفراج في الأوضاع السياسية، وسيؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري بالمقارنة مع حالة اللاحرب واللاسلم. ولكن حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها سيفتح الباب أمام تحقيق السلام الشامل الذي يشمل الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان ومزارع شبعا اللبنانية.

إن تحقيق تسوية سياسية شاملة بين فلسطين وإسرائيل على أساس انسحاب إسرائيلي شامل من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية مستقلة على هذه الأراضي، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة التي تضمن حق العودة والتعويض، سيؤدي إلى تغيير جذري في شروط وبيئة تطور الاقتصاد الفلسطيني. ومن الممكن تلخيص أبرز هذه التغييرات كما يلي:

---

(٨) يقترح د. عمر عبد الرازق عقد اتفاقية فلسطينية عربية لدعم الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق هذا الغرض، "متطلبات تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

١- ستحقق هذه التسوية تحريراً كلياً للمصادر الطبيعية والاقتصادية والثقافية الفلسطينية، بما في ذلك مدينة القدس التي ستصبح عاصمة الدولة الفلسطينية، وسيكون بالإمكان استغلال هذه المصادر في التنمية الفلسطينية وإتاحة الفرص أمام مشاركة الاستثمارات العربية أيضاً.

٢- إن حل قضية اللاجئين والنازحين على أساس قراري مجلس الأمن ١٩٤ و٢٤٢ سيعني استيعاب أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين الذين يختارون الإقامة في الدولة الفلسطينية المستقلة. وبالتالي، ستحتاج الدولة الفلسطينية إلى إقامة عشرات المدن والقرى والتجمعات السكنية لتوفير مساكن لائقة وبنية تحتية ملائمة، وأماكن عمل وخدمات صحية وتعليمية وغيرها.

٣- ستكون للدولة الفلسطينية سياستها التجارية الخاصة وتبني علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى على قدم المساواة.

٤- سيكون بمقدور الدولة الفلسطينية إقامة المرافق المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياحة كالموانئ والمطارات.

٥- ستكون الدولة الفلسطينية في هذه الحالة قادرة على الدخول في التزامات ثنائية ومتعددة الأطراف في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي كالتجارة والاستثمار والمشروعات والبرامج المشتركة.

وبناء عليه يمكن أن تتوسع أولويات العمل الفلسطينية العربية لتشمل كافة مجالات التعاون الاقتصادي، وأبرزها ما يلي:

(أ) المعونة الاقتصادية

بالإضافة إلى تأمين التمويل للاحتياجات الواردة في الحالة الأولى أعلاه، سيكون الاقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى معونة اقتصادية وفنية لإعادة تأهيل بنيته التحتية وتطوير المرافق الأساسية وخصوصاً الميناء ومطار غزة وإعادة تأهيل مطار القدس وتشغيله. ويمكن أن يكون جزء من هذه المعونات على شكل قروض ميسرة من حيث مدة السداد وسعر الفائدة. ومن المرجح أن تمول معظم هذه المشاريع من مصادر دولية، ولكن المساهمة العربية الواسعة في تأهيل البنية التحتية سيساعد شركات المقاولات العربية على المشاركة في عملية إعادة البناء الواسعة التي ستتبع التسوية.

(ب) تطوير التجارة الفلسطينية العربية

من أهم الخطوات التي يمكن تطوير التجارة الفلسطينية العربية من خلالها تفعيل الاستفادة من عضوية فلسطين في أكبر تجمع اقتصادي عربي وهو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

والاستفادة بقدر الإمكان من المزايا التي تتيحها. وستتيح هذه العضوية استبدال التسهيلات المقدمة من جانب واحد في الحالة الأولى إلى تسهيلات متبادلة. إذ سيكون بمقدور الاقتصاد الفلسطيني تقديم تسهيلات للدول العربية وفق مبدأ المعاملة بالمثل. وحيث أن دولة فلسطين من الأطراف العربية الموقعة على اتفاقية تيسير التجارة، فهي مؤهلة لعضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما أنها مصنفة ضمن أقل البلدان نمواً[٩]، الأمر الذي يمنحها حق تحرير وارداتها من القيود الجمركية بصورة تدريجية ولغاية عام ٢٠١٠. ويُبيّن ملحق هذه الوثيقة بالتفصيل انضمام فلسطين لهذه الاتفاقية.

(ج) الاستثمارات العربية في فلسطين

يتوقف تدفق الاستثمارات العربية إلى فلسطين على حالة الاستقرار السياسي في المنطقة وفي داخل الدولة الفلسطينية. وإذا كان حل القضية الفلسطينية من كل جوانبها سيقود إلى تهدئة الوضع، فمن المتوقع أن يظل التوتر قائماً بين إسرائيل وكل من الجمهورية العربية السورية ولبنان بسبب مواصلة إسرائيل احتلال أجزاء من أراضيهما. وستكون لهذا التوتر آثارٌ بالغة على المناخ الاستثماري في الدولة الفلسطينية وفي جميع دول المنطقة. وفي جميع الأحوال، سيكون بالإمكان الترويج لجذب استثمارات عربية خاصة في مختلف القطاعات وخصوصاً في المطارات والكهرباء والاتصالات والتعليم الخاص والمستشفيات وغيرها. ولا شك أن شركات المقاولات والبناء العربية، والشركات المنتجة للإسمنت ومواد البناء الأخرى ستكون مهتمة بالمشاركة في النهوض العمراني الذي سيعقب تسوية القضية الفلسطينية.

(د) الشراكة السياحية

لا بد من إعطاء السياحة ما تستحقه من أهمية في العمل العربي المشترك، فالعالم العربي يعتبر من أهم مراكز الجذب السياحي في العالم. ولا بد من بناء شبكات للتعاون على الترويج السياحي وعلى تنفيذ البرامج وتصميم الصفقات السياحية المتنوعة التي يمكن من خلالها تسويق سائر البلدان العربية سياحياً.

---

(٩) تضم أقل البلدان نمواً، إضافة إلى فلسطين، جيبوتي، والسودان، وجزر القمر، وموريتانيا، واليمن. وقد منحت هذه الدول مهلة تمتد لغاية عام ٢٠١٠ للوصول إلى تعريفة صفرية في حين ستصل الدول العربية الأعضاء الأخرى إلى تعريفة صفرية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

سادساً- خلاصـــة

إن المشروع الفلسطيني كان ولا يزال مشروعاً عربياً بمختلف أبعاده. وبات هذا المشـــروع عنصراً هاماً من عناصر الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لكـــل دولـــة عربية على حدة، ولجميع الدول العربية مجتمعة.

وبناء عليه، فقد آن الأوان لإعادة التفكير في أسلوب العمل السابق، وإجراء تغيير جذري فـــي منهج وأسلوب الدعم العربي للمشروع الوطني الفلسطيني، ليس على المستوى الرسمي وحسب، بـــل وعلى مستوى المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص العربـــي، وعلـــى مختلـــف المســـتويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتركيز على توظيف الموضوع الاقتصادي كعنصـــر أساسي في إنجاح المشروع الوطني الفلسطيني ودحر المشروع الصهيوني. وهذا يتطلب الانتقال في الفعل العربي من حالة رد الفعل والنجدة أو الفزعة إلى حالة التخطيط والمبادرة، ومن حالة العـــلاج إلى حالة الفعل الوقائي الواعي.

إن أسلوب العمل الجديد لا يحمّل الدول العربية أعباء جديدة بالمقارنة مع الأسلوب القديم. فقد بيّنت تجربة العقود الماضية أن جميع الدول العربية سددت تكاليف المشروع الفلسطيني على جميـــع الأصعدة، وضمن تفاوت بارز بين دولة وأخرى من حين إلى آخر. وما تقترحه الورقة ليس زيـــادة الدعم العربي وإنما تغيير طريقة الدعم من الأسلوب القديم للإغاثة ودعم الصمود إلى الاستثمار فـــي بناء قواعد راسخة للتنمية والصمود ومواجهة المشروع الصهيوني اقتصادياً وثقافياً وحضارياً بصورة مخططة مستندة لرؤية تنموية سليمة وواقعية وشراكة ثابتة قائمة على المنافع المتبادلـــة والمصـــالح المتوازنة.

بقي أن نؤكد على أن العمل الاقتصادي التنموي المشترك ممكن في جميع الأوقات والأحوال، سواء استمر الاحتلال أو تحقق السلام. وهذا لا يعني تجاهل الاختلافات في البيئة التنموية من حالـــة لأخرى، ولكن الحاجة إلى العمل الاقتصادي الفلسطيني تكون أكبر في حالة استمرار الاحتلال، بـــل ويعتبر العمل المشترك على الصعيد الاقتصادي من أهم العوامل اللازمـــة لتوفـــير شـــروط إزالـــة الاحتلال.

ملحق

تحليل مزايا وآثار انضمام فلسطين إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[١٠]

ألف- المزايا

١- التطوير المؤسسي وتنسيق النظم والتشريعات الاقتصادية: إذ أن تجربة ومخرجات البناء المؤسسي وتنسيق النظم والتشريعات الاقتصادية الذي تحقق منذ توقيع اتفاقية المنطقة الحرة في عام ١٩٩٧ ولغاية الآن ستشكل مصدراً هاماً للتطوير المؤسسي الفلسطيني وفي تعجيل انضمامها إلى المنطقة. ويورد الباحث سلسلة من الإجراءات المنجزة في مجال إجراءات إصدار شهادة المنشأ، ووضع قواعد المنشأ العربية التفصيلية للسلع، وتبني نظام التصنيف الجمركي الموحد للسلع، ودمج الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل في هياكل التعريفة الجمركية، وتحديد جهات تنسيق داخل كل دولة عربية لمتابعة التنفيذ، وتبني رزنامة زراعية مشتركة بدلاً عن الرزنامات الثنائية، وإيجاد حوافز للإصلاحات الاقتصادية وإزالة القيود المعيقة للنشاط الاقتصادي والتجارة.

٢- دعم أهداف السياسة الاقتصادية والتجارية الفلسطينية وتطويرها: يقصد الباحث هنا تنويع وتوسيع قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية وإعادة هيكلته، وخلق إمكانات جديدة للتجارة الفلسطينية، وتوسيع السوق أمامها، والتغلب على مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث يكون بإمكان الصناعات الفلسطينية الحصول على مدخلات الإنتاج من مصادر مختلفة وبأسعار تنافسية. كما أن الانفتاح على السوق العربي سيمكن بعض الصناعات الفلسطينية من التوسع والاستفادة من وفورات الحجم.

٣- إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وإعادة تخصيص الموارد وفق المزايا النسبية التي يمتلكها.

٤- انخفاض الأسعار، الذي سيؤدي إلى ازدياد تنافسية المنتجات الفلسطينية، وارتفاع مستوى الرفاه، وتوفير فرص أفضل لنفاذ السلع الفلسطينية إلى الأسواق العالمية.

٥- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليص عنصر المخاطرة أمام الاستثمارات، مما سيشجع على زيادة الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، على اعتبار أن السوق الواسعة توفر درجة أعلى من اليقين والوضوح في حساب العائد على الاستثمار، مما سيساعد في تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى منطقة جذب للاستثمارات الدولية والعربية.

---

(١٠) معتصم سليمان، "فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، رام الله، ص ٩٢-١١٣.

٦- زيادة التشغيل وخلق فرص عمل جديدة: سيؤدي الاندماج في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى توسيع السوق وزيادة الطلب على السلع التنافسية، الأمر الذي سيقود إلى إيجاد فرص عمل جديدة.

٧- تطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي: يساعد وجود السوق الكبيرة في الاستفادة على نحو أفضل من الميزات النسبية للمستوى التعليمي المرتفع للقوى العاملة الفلسطينية، واستخدام هذا النوع من العمالة في مجال البحث والتطوير، وإقامة صناعات حديثة تعتمد على الخبرة البشرية المتطورة.

باء- الآثار

الالتزامات الناشئة عن انضمام دولة فلسطين إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ستكون يسيرة لسببين رئيسيين. الأول أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالاقتصاد الحر وأن فلسطين تطبق في الواقع سياسة الانفتاح الاقتصادي بحكم الاتحاد الجمركي مع إسرائيل. والثاني أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعمل جاهدة من أجل انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية، مما يلزمها أن تكون قوانينها وأنظمتها منسجمة مع شروط الانضمام إلى هذه المنظمة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فمن الطبيعي أن يؤدي الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة إلى انخفاض الإيرادات الحكومية خلال السنوات الأولى بسبب انخفاض العوائد الجمركية. ولكن هذه الإيرادات لن تلبث أن ترتفع من جديد نتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. ومن الممكن أيضاً أن تظهر بطالة هيكلية بسبب تراجع بعض القطاعات التي لا تمتلك فيها فلسطين مزايا نسبية. كما أن تكاليف إعادة الهيكلة قد تكون مرتفعة، ومن المأمول فيه أن يتم تمويلها من الدعم الخارجي. وفي جميع الأحوال، ستستفيد دولة فلسطين المصنفة في اتفاقية تيسير التجارة ضمن أقل البلدان نمواً، استفادة كاملة من الاستثناءات التي ستمنحها فترة سماح للإبقاء على معدلات حماية جمركية تمكنها من اجتياز مرحلة إعادة الهيكلة بدون خسائر جسيمة. كما أن القطاع الخاص الفلسطيني اكتسب خلال العقود الماضية قدرة كبيرة على التكيف مع الهزات الخارجية، مما سيساعده في امتصاص الضغوط التي سيواجهها خلال الانضمام إلى المنطقة الحرة.

جيم- التأثير على حجم التجارة الخارجية وشروطها

فيما يخص التغير في بنية التجارة الخارجية وشروطها، تشير الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سيواجه التغيرات التالية:

١- الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيتيح للاقتصاد الفلسطيني التصدير إلى أسواق تقدر طاقتها الاستيرادية السنوية بنحو ١٤٠ مليار دولار، وهي أسواق متنامية سجلت وارداتها نمواً قدره ٥,٢ في المائة سنوياً خلال التسعينات. وبالرغم من أن بنية بعض الاقتصادات الأعضاء في المنطقة مشابهة لبنية الاقتصاد الفلسطيني، فإن سوقاً كبيرة بهذا الحجم ستكون قادرة على استيعاب الصادرات الفلسطينية التي تقدر حالياً بنحو ٠,٥ مليار دولار، أو حتى مضاعفتها. وقد بينت دراسات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أن أسواق الأردن ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي قادرة على استيعاب أكثر من ٧٠٠ مليون دولار من الصادرات الفلسطينية[١١].

٢- أما بالنسبة للواردات الفلسطينية والبالغة قيمتها نحو ٢,٥ مليار دولار، فمن الممكن تغطية الجزء الأكبر منها من دول المنطقة الحرة العربية. وهذا يبين المصلحة المشتركة لشركاء فلسطين في المنطقة الحرة، كما أن إحلال الواردات الإسرائيلية في الغالب بمستوردات عربية سيؤدي إلى تحسين شروط التجارة الفلسطينية، على افتراض تحقيق توفير في التكاليف وأن الاستيراد سيتم في بيئة تنافسية مفتوحة.

٣- سيترتب على دخول دولة فلسطين سوقا مفتوحا بهذا الحجم فرص استثمار في صناعات وخدمات ذات محتوى تكنولوجي مرتفع مما سيتيح استغلال رأس المال البشري الذي يعاني من عدم الاستغلال في ضوء الظروف الحالية. وفي هذا المجال وبالرغم من صعوبة الظروف التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، فقد نشأت في الأراضي المحتلة عشرات الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات وخصوصا في مجال البرمجيات، ولدى هذه الشركات إمكانات جيدة للانطلاق في الأسواق العربية.

٤- سيتمكن الاقتصاد الفلسطيني في حال انضمام فلسطين إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أن يزيل تدريجيا واحدا من أهم التشوهات الاقتصادية التي لعبت دورا في تكبيل نموه، ألا وهو إعادة العلاقة بين مستوى الأجور الحقيقية وبين الإنتاجية، تلك العلاقة التي ضعفت بشكل ملموس خلال العقود الثلاثة الأخيرة[١٢]. فقد نشأ هذا التشوه من تأثير الأسعار الإسرائيلية، بما في ذلك مستويات الأجور، على الأراضي المحتلة عبر تشغيل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل وعبر

---

(١١) (١) محمود الجعفري، وناصر العارضة، "آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي"، ماس، ٢٠٠٢، رام الله؛ (٢) ناصر العارضة، "التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية"، ماس، ، ٢٠٠٠، رام الله؛ (٣) مسيف مسيف، "التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية، واقعها وآفاقها المستقبلية"، ماس، ٢٠٠٠، رام الله.

(١٢) يورد باسم مكحول أن متوسط الأجور في الصناعة المصرية وفي الصناعة الأردنية يعادل ٥٥ في المائة و٨٥ في المائة على التوالي من متوسط الأجور في الصناعة الفلسطينية. باسم مكحول ونصر عطياني، "هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية"، ماس، آذار/مارس ٢٠٠٤، ص ٣٧.

المستوردات من إسرائيل التي تشكل معظم الواردات الفلسطينية. بينما تتحدد الإنتاجية في الغالب وفق العوامل المحلية ابتداءً من التكنولوجيا المستخدمة والبيئة الإدارية داخل المنشأة، مروراً بكفاءة وكفاية البنية التحتية، وانتهاءاً بكفاءة التوزيع والتسويق. ولعل الحسابات التي تحاول مقارنة الإنتاجية في فلسطين مع الدول العربية الشقيقة، والتي تشير إلى تدني الإنتاجية في فلسطين عن الإنتاجية في الدول العربية، لا تأخذ بالاعتبار الوضع الخاص للعلاقة بين الأجور الحقيقية والإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني(١٣).

٥- سيؤدي انضمام فلسطين إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تجاوز عنصر صغر السوق الذي يعتبر عقبة أمام الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وهو متطلب رئيسي لتخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير تنافسية المنتجات ودخول أسواق التصدير العالمية.

---

(١٣) يورد معتصم سليمان في تحليله أن الإنتاجية في فلسطين هي الأدنى بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة، "فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.